

FOREIGN ASSISTANCE, AID,

DEBT AND DEVELOPMENT

في الاقتصاد المفتوح، يمكن دعم المدخرات المحلية بأنواع عديدة من المساعدات المالية الخارجية. يتناول هذا الفصل دور الاقتراض الأجنبي في عملية التنمية. والتركيز هنا يتعلق بتدفقات الموارد المالية الأطول أجلاً إلى البلدان النامية بدلا من توفيرها على المدى القصير.

من المهم أن نفهم أن الإقراض والاقتراض من السمات الطبيعية للنشاط الاقتصادي الرأسمالي وبدونهما، سيقصر تراكم رأس المال على القطاعات الاقتصادية ذات النشاط الذي يتحقق لديه فائض في الدخل عن المتطلبات الحالية. تقليديا، نظرت البلدان إلى دور الاقتراض الأجنبي باعتباره مكملا للدخار المحلي لسد الفجوة بين الاستثمار والمدخرات لتحقيق نمو اقتصادي أسرع.

مفهوم الفجوة المزدوجة، الذي ابتكره هوليس تشينري ومعاونوه (مثل تشينري وبيين برونو، 1962) أن الاقتراض الأجنبي يعتبر مكملاً للقطع الأجنبي المحقق بالتصدير، لتحقيق معدل أسرع من النمو والتنمية، حيث يسد الاقتراض الأجنبي النقص في التمويل إذا أردنا تحقيق معدل النمو المستهدف.

فهناك الفجوة بين عائدات الصرف الأجنبي الناتجة من الصادرات و الصرف الاجنبي الضروري لتغطية الواردات، كما الفجوة بين الادخار والاستثمار المحلي، ولا يمكن الاستبدال بين الموارد المحلية والأجنبية بسهولة ببعضها البعض.

Types of international capital flows

The main types of international capital flows to developing countries consist of:

- Official flows from bilateral sources and multilateral sources, such as the World Bank and its two affiliates, the International Development Association (IDA) and the International Finance Corporation (IFC), on concessional and non-concessional terms
- Aid provided by nongovernmental organizations (NGOs)
- Humanitarian and emergency aid
- FDI and portfolio investment
- Remittances from migrant labor.

• التدفقات الرسمية من المصادر الثنائية والمصادر المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي والهيئتين التابعتين له، المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بشروط ميسرة وغير ميسرة.

• المساعدات المقدمة من المنظمات غير الحكومية (NGOs)

• المساعدات الإنسانية والطارئة

• الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحفظة

• التحويلات المالية من العمالة المهاجرة.

بسبب الأنواع المختلفة لتدفقات رأس المال وشروط الاقتراض المختلفة، هناك فرق مهم بين القيمة الاسمية لتدفقات رأس المال وقيمتها من حيث قيمتها في السلع والخدمات. هنالك أيضا التمييز بين العائد وقيمة المساعدة الدولية ومدى الاستفادة من المساعدة الدولية (بمعنى التكلفة والعائد).

- العائد على المساعدة الدولية "return to international assistance" هو الفرق بين القيمة الاسمية للمساعدة وأي دفعات مستحقة يتم خصمها من إنتاجية مبلغ المساعدة للدولة المتلقية. وبعبارة أخرى، يتم قياس معدل العائد على المساعدة بنفس الطريقة التي يتم بها قياس معدل العائد على أي استثمار آخر.

- تقاس فائدة المساعدة بالفرق بين القيمة الاسمية للمساعدة والأقساط المخصصة بمعدل الفائدة الذي كان على الدولة أن تقترض به من سوق رأس المال. وهذا الحساب هو الذي سنشير إليه فيما بعد بعنصر المنحة "grant element" أو المعونة "aid component" أحد مكونات تدفق رأس المال، وهو ما يمثل "شيئاً مقابل لا شيء" للبلد المتلقي.

- وقد تختلف قيمة المساعدة بدورها عن فائدتها إذا كانت المساعدة مرتبطة بالشراء من سلع الدول المانحة والتي تختلف في أسعارها عن أسعار السوق العالمية. إذا كانت الأسعار أعلى، وهذا يقلل من قيمة عنصر المنحة في المساعدة إلى أقل مما كان يمكن أن يكون عليه لولا ذلك. ولا تؤدي كل تدفقات الموارد الأجنبية إلى خلق الديون؛ فقط تلك التدفقات التي ينطوي عليها فرض السداد.

على سبيل المثال، لا يؤدي عنصر المعونة aid في التدفقات الرسمية إلى خلق ديون، ولا تفعل ذلك التحويلات المالية "remittances" من العمال المهاجرين أو الاستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من أن الأخير قد ينطوي عليه تدفق الأرباح إلى الخارج.

دوافع المساعدة الرسمية

هناك العديد من الدوافع (انظر ريدل، 2007 للحصول على نص شامل حول المساعدات الخارجية) التي تلهم الحصول على مساعدات مالية من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف بشروط ميسرة، يمكن تجميعها تحت ثلاثة عناوين:

1. "Moral, humanitarian motive" الدافع المعنوي الإنساني "

لمساعدة البلدان الفقيرة، وخاصة الفقراء في البلدان الفقيرة (انظر أوبسكين، 1996). نفس الحجج التي توفر الأساس لإعادة التوزيع الدخل داخل الدول يمكن أيضًا تطبيقه على المستوى العالمي، أي تخفيض المستوى المطلق الفقر، وأنه إذا تضاعفت المنفعة الحدية للدخل، المجموع سيتم زيادة الرفاهية من خلال إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء. وتقبل البلدان النامية المساعدة، ليس فقط من الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية كجزء من برامج المساعدات العادية، ولكن أيضًا من العديد من المنظمات غير الحكومية التطوعية والخيرية، ومن صناديق الإغاثة في حالات الطوارئ والكوارث.

2. Political, military and historical motives الدوافع السياسية والعسكرية والتاريخية :

تميل المساعدة الفرنسية و البريطانية إلى التركيز على الأراضي المستعمرة سابقًا، مما يعكس قوة تاريخية العلاقات وربما بعض التعويضات عن الإهمال الاستعماري السابق. معظم الدول النامية كذلك على استعداد لقبول المساعدة على هذا الأساس لدعم جهودهم التنموية، لا سيما عندما الحكومات مهددة من قبل قوى معادية من الداخل أو من الخارج.

3. Economic motives الدوافع الاقتصادية:

تستثمر الدول المتقدمة في الدول النامية ليس فقط من أجل رفع مستوى المعيشة ومعدل نمو البلدان النامية، ولكن أيضًا لتحسين رفاههم. وبالتالي يُنظر إلى المساعدة الدولية على أنها مفيدة للطرفين. إذا كان سعر الفائدة على القروض أعلى من إنتاجية رأس المال في الدولة المتقدمة المانحة وأقل من الإنتاجية من رأس المال في البلد المتلقي النامي، عندئذ سيكسب كلا الطرفين.

إذا كان هناك موارد موجودة في الدولة المتقدمة غير مستغلة والتي لا يمكن تفعيلها بطريقة أخرى بسبب القيود المفروضة لتوازن ميزان المدفوعات، ستكون المساعدة الدولية مريحة للطرفين من خلال إضافتها إلى الموارد في البلدان النامية وتفعيلها لتمكين الاستخدام الكامل للموارد في دولة متطورة. هذه هي الحجة الكينزية القوية لدعم المساعدة الدولية موصى به بقوة في تقرير برانندت .

تقبل الدول النامية هذه التدفقات المالية لأن معظمها يعاني من نقص شديد في النقد الأجنبي.

The critics of international aid

- إحدى وجهات النظر هي أن المساعدات ليس لها أي تأثير على أداء النمو في البلدان الفقيرة ويمكن أن يقوض التنمية من خلال تعزيز ثقافة التبعية.
- ويزعم كل منهما أن المساعدات المقدمة إلى أفريقيا قد أهدرت، ويرى مويو أنه ينبغي أن يكون هناك حل برنامج سحب المساعدات من أفريقيا وأن جميع تدفقات رأس المال المستقبلية يجب أن تأتي من القطاع الخاص، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى استخدام أكثر مسؤولية وكفاءة لتدفقات الموارد.
- في السنوات الأخيرة، شارك البنك الدولي بشكل كبير في محاولة تقييم الأثر للمساعدات، وأحد الباحثين الرئيسيين فيها هو ديفيد دولار. عينة من 56 دولة نامية خلال الفترة 1970-1993 وحوالا دراسة الظروف التي "تنجح" فيها المساعدات وتلك التي لا تنجح فيها. النتائج الرئيسية هي أن المساعدات، في المتوسط، لم يكن لها سوى تأثير طفيف على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد (جزئياً) لأن المساعدات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي صغيرة جداً، إلا أنها يمكن أن تكون فعالة للغاية في الترويج للنمو والحد من الفقر في البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة حيثما توجد الحكومات التي تنتهج سياسات معقولة في مجال الاقتصاد الكلي.
- في الدول ذات الإدارة الاقتصادية الجيدة ، تؤدي زيادة المساعدات بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى رفع معدل النمو بنسبة 0.5% وخفض الفقر بنسبة 1%. ويقدر البنك الدولي (1998) أنه مبلغ إضافي قدره 10 مليارات دولار من المساعدات يمكنه رفع 25 مليون شخص من الفقر إذا تم توجيه المساعدات إلى الدول التي تدير اقتصاداتها بشكل جيد. وفي البلدان التي تعاني من سوء الإدارة، تُهدر المساعدات بالكامل. وهناك أيضاً عوائد متناقصة للمساعدة. وحتى في البيئات الجيدة، تبلغ عائدات المساعدات ذروتها عندما تصل المساعدات إلى نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي.
- يؤكد البنك الدولي (1998) على خمس نقاط رئيسية من تحليله، ويشير إلى خمس سياسات إصلاحية لجعل المساعدات أكثر فعالية:

:making aid more effective

- Financial aid works in a good policy environment.
- Improvements in economic institutions and policies are the key to reducing poverty.
- Effective aid and private investment are complimentary
- The value of development projects is to strengthen institutions and policies so that services can be delivered effectively
- Aid can nurture reform even in the most distorted environments, but it requires patience and a focus on ideas, not money

- المساعدات المالية تعمل في بيئة سياسية جيدة.
- إن تحسين المؤسسات والسياسات الاقتصادية هو المفتاح للحد من الفقر.
- إن المساعدات الفعالة والاستثمار الخاص متكاملان
- وتكمن قيمة مشاريع التنمية في تعزيز المؤسسات والسياسات حتى تتمكن من تقديم الخدمات بشكل فعال.
- ويمكن للمساعدات أن تغذي الإصلاح حتى في أكثر البيئات تشوهاً، ولكنها تتطلب الصبر والتركيز على الأفكار وليس المال.

د.رولا غازي اسماعيل